

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Sharq Al Awsat
DATE:	15-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	200,000
TITLE :	Israel expects revenues worth billions from gas excavation from Mediterranean
PAGE:	16
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Nazier Megaly

PRESS CLIPPING SHEET

تقول إنها ستعطي أولوية بيعه «لجيرانها».. ولبنان يصر على عدم شرعيته إسرائيل تتوقع عائدات بمليارات من استخراج الغاز من البحر المتوسط

تل أبيب، نظير مجلي

البحر المتوسط سنة 1999، وذلك قبالة شواطئ غزة. ومنذ ذلك الوقت عثرت على الغاز في أربعة مواقع أخرى، اضخمها «ليفيتان» (وتعني «التمساح» بالعبرية) شمالاً، الواقع على بعد مسافة 130 كيلومترا قبالة شواطئ مدينة حيفا. وكانت الجهة الطالعية التي بدأت بالتنقيب عن الغاز في إسرائيل شرراكة بين شركتين: شركة «ديك» للطاقة التي يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي يتسحاق تشوفا، وشركة «نوبل إنرجي» الأميركية. وفي حينه لم تكن مسألة التنقيب عن مصادر طاقة في إسرائيل أمراً مغرباً بالنسبة لشركات التنقيب المختلفة، فلم تتقدم لمناقضات التنقيب التي أعلنت عنها وزارة الطاقة الإسرائيلية سوى شرراكة «ديك - نوبل» هذه، وعليه حصلت الشرراكة على 22 امتيازاً للتنقيب عن الغاز والنفط.

هذه الامتيازات غطت ما لا يقل عن 60 في المائة من المياه الإقليمية والاقتصادية الإسرائيلية، وأصبحت صاحبة حق التنقيب في غالبية المناطق التي من الممكن أن تحتوي على النفط والغاز الطبيعي. وفي الفترة ما بين عامي 2009 و2014 نجحت أعمال التنقيب التي قامت بها الشرراكة الإسرائيلية - الأميركية في اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في مناطق التنقيب. حصلت شركة التنقيب على 67 في المائة من الحقوق في حقلي الغاز «تمار» و«داليت»، على 85 في المائة من الحقوق في حقلي الغاز «ليفيتان»، الذي يعتبر حقلي الغاز الأكبر والأغنى، وعلى كامل الحقوق في حقلي الغاز «كاريش» و«نتين»، اللذين يعتبران أصغر بكثير من الحقول الأخرى المذكورة.

وتفيد وزارة الطاقة الإسرائيلية بأن الحقول الغازية المذكورة تتمتع باحتياط مؤكد من الغاز يبلغ نحو 32 تريليون قدم مكعبة، واحتياط نفطي قليل لا يتعدى 12 مليون برميل فقط. وسيدد تسويق الغاز في وقت قريب، وستكون البداية محاولات لتزويد الدول المجاورة. وقد باشرت هذه الشرراكة مفاوضات مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وتركيا وقبرص.



بعد تأخير دام عدة شهور، ووسط ضجة إعلامية احتفالية كبرى من جهة ومعارضة واسعة من جهة ثانية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس الخميس، عن إبرام اتفاق مهم بين حكومته وبين مجمع الشركات الإسرائيلية وشركة «نوبل إنرجي» الأميركية، لاستخراج الغاز من أعماق البحر المتوسط، بالقرب من قبرص وتسويقه وبيعه. وينتظر أن تقر الحكومة الإسرائيلية في جلستها المقبلة، الأحد، هذا الاتفاق لينطلق تنفيذه مع إعطاء أولوية لبيع هذا الغاز «للجيران» في المرحلة الأولى، أي مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وتركيا وقبرص.

وقد دعا نتنياهو إلى مؤتمر صحفي خاص لهذا الغرض، قال فيه إن «هذا الاتفاق سيعد بمثابة مليارات الشواقل (الدولار يساوي 3,8 شيقل) على الإسرائيليين في السنوات المقبلة»، مضيفاً أن «الغاز الذي سيصل إلى إسرائيل سيسهم كذلك في تخفيض كبير لكلفة المعيشة».

وانتهز نتنياهو المناسبة ليرد على المطلب اللبناني بالحق في هذا الغاز، حيث إن الآبار التي حفرتها إسرائيل تقع بمحاذاة «المياه الاقتصادية» اللبنانية. فقال إن المنظمات الدولية التي حققت في الموضوع أكدت على شرعية استخدام إسرائيل هذه الآبار، وأنه ثبت أن «ادعاءات الدول المجاورة على هذا الغاز باطلة».

لكن أوساطاً واسعة في المجتمع الإسرائيلي تعارض هذا الاتفاق، وتعتبره «قابضاً على خناق إسرائيل»، بينهم ثلاثة وزراء ونحو نصف أعضاء الكنيست وغالبية النشطاء الاجتماعيين. فهؤلاء يعتبرون الاتفاق بمثابة «بوليصة تأمين حكومية للاحتكارات المحلية الأجنبية». ويقولون إنه على الرغم من الأرباح التي ستصل إلى مليارات الدولارات في السنة، فإنه من غير المضمون بعد أن يجني الجمهور في إسرائيل الفائدة، حيث إن سعر الغاز على المواطن الإسرائيلي سيظل عالياً

بإضافة إلى جزء لا بأس به من السيولة النقدية التي ستعود إلى الدولة على شكل ضرائب والتي تقدر بما بين 150 - 200 مليار دولار في العقود المقبلة. ولإثبات صحة هذه الادعاءات تثبت الجهات المعارضة أن شرراكة «ديك - نوبل» قد استغلت قوتها الاحتكارية مؤخراً من خلال رفع سعر الغاز الذي تستخرجه وتسوقه. مستقبلاً، يقول المعارضون، إن هذه الشرراكة الاحتكارية ستهدد أسس الديمقراطية والمجتمع الإسرائيلي.

ومع ذلك فإن نتنياهو واثق من نجاحه في تمرير الاتفاق، في الحكومة وحتى في الكنيست، حيث سينضم إليه في هذا حزب «إسرائيل بيتنا» المعارض بقيادة أفغدور لبيرمان. والمعروف أن إسرائيل اكتشفت الغاز لأول مرة في

(أكثر من خمسة دولارات، مقابل 1,9 دولار في الولايات المتحدة). وهناك ادعاء مركزي آخر للجهات المعارضة هو أنه حتى نهاية العقد الحالي سيعتمد 70 في المائة من إنتاج الكهرباء في إسرائيل على الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الطاقة الكهربائية المورد الأساسي لتطهير ونقل المياه في البلاد. وفي المستقبل القريب ستتحول الصناعة المحلية من الاعتماد المطلق على النفط ومشتقاته إلى الاعتماد شبه المطلق على الغاز الطبيعي. كما تنوي الدولة أيضاً تحويل وسائل النقل العمومية إلى وسائل تعمل بالغاز بدل السولار والبنزين. بناءً على ذلك، فعندما وافقت الحكومة على شروط شركات التنقيب والاستخراج، فإنها أودعت بيد هذه الجهة الاحتكارية مقومات أمنها الصناعي والاقتصادي،